بسم الله الرحمن الرحيم

الاستراتيجية الوطنية
لتطوير التعليم الأساسي
في اليمن
٢٠٠٣ ـ ٢٠١٥م

مقدمة :

يشكل السكان في أي بلد مصدر الموارد البشرية، والتعليم هو الأداة الرئيسية في تحويل هذه الموارد إلى قوة فاعلة تخدم عملية التنمية الشاملة، وبدون التعليم تصبح هذه الموارد عبئاً وليس مورداً للتنمية.

ومن هنا تتضح الأهمية الاستراتيجية لدور التعليم في عملية التنمية، ولذلك سعت الأمم إلى جعل التعليم محور ارتكاز عملية التنمية.

ـ والتعليم الأساسي يمثل القاعدة الأساسية للنظام التعليمي في أي بلد. فلا تعليم ثانوي، ولا تعليم جامعي بدون التعليم الأساسي، فقد أولت اليمن لنشر التعليم الأساسي وتوسيعه ليصل إلى كافة أبناء الشعب اليمني أهمية قصوى، ويتضح ذلك :

بالتوسع الهائل في إنشاء التعليم الأساسي وتغطيته لجميع مناطق الجمهورية، حيث زادت أعداد الملتحقين في التعليم الأساسي من (٢٥٠٠٠) تلميذ وتلميذة في عام ١٩٧٠م إلى (٣٤٠١٥٠٨) تلميذ وتلميذة في العام الدراسي ٢٠٠٠ / ٢٠٠١م، بمعدل التحاق(٧٤,٨%) من الفئة العمرية الموازية للتعليم الأساسي (٦ ـ ١٤) سنة.

المشكلات الأساسية :

▲ إلا أن ما تم تحقيقه ظل دون مستوى الطموح:

هناك (٢٤,٢%) من السكان لازالوا خارج إطار التعليم الأساسي، معظمهم إناث، حيث يبلغ معدل الإناث غير الملتحقات بالتعليم الأساسي في السن العمرية الموازية (٤٦,١%).

▲ مما يبرز بوضوح مشكلة عدم تساوي في الفرص التعليمية بين الذكور والإناث، والحضر والريف، حيث أن أعداداً كبيرة من السكان في الريف، خصوصاً من الإناث، لا زالت خارج المدرسة.

▲ وحتى أولئك التلاميذ الملتحقين بالمدارس لا يحصلون على نوعية تعليم جيدة.

▲ كما يعاني النظام التعليمي قصور في التمويل وعدم كفاية استخدام المتوفر منه.

معالجة المشكلات:

▲ تبنت اليمن العديد من الجهود لإصلاح وتحسين نظام التعليم الأساسي، إلا أنها ظلت قاصرة عن تحقيق الطموحات والغايات المنشودة.

▲ وفي إطار توجهات الدولة لانتهاج مبدأ التخطيط الاستراتيجي طويل المدى والمعالجة العلمية لقضايا المجتمع فقد بادرت وزارة التربية إلى تبني عملية التخطيط الاستراتيجي لوضع استراتيجية طويلة المدى للتعليم الأساسي في اليمن.

تهدف إلى :

إصلاح نظام التعليم الأساسي وتطوره ليكون قادراً على تهيئة وبناء الفرد ليصبح عنصراً منتجاً وفعالاً، إدراكاً منها أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق الأهداف المرسومة وتنفيذ السياسات والإجراءات المرغوب فيها ما لم يتوافر قدر من الوضوح في الغايات والأهداف والاتساق في الخطط والبرامج.

فتعميم التعليم الأساسي وتحسين نوعيته لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال :

تحديد مسار واضح ومحدد للعمل وبشكل متناسق مع جهود المجتمع المحلي والمدني والقطاع الخاص.

وفي ضوء ذلك تبلورت الرؤية في وضع استراتيجية وطنية شاملة لتطوير التعليم الأساسي في اليمن لتعمل على:

١) تحديد الاتجاه لعملية إصلاح وتطوير التعليم الأساسي.
٢) بناء القدرات المؤسسية للوزارة بما يتوافق ومتطلبات إنجاز أهداف تطوير التعليم الأساسي في اليمن نحو عملية التطوير المنشود.
٣) توجه العمليات والقرارات اليومية على مستوى الوزارة إلى المدرسة.
٤) أن تصبح أداة قياس تمكن الوزارة من قياس أدائها في إنجاز أهداف التطوير.

المنهجية العملية المتبعة:

❋ **مرحلة التحليل الاستراتيجي للبيئة.**

١) البيئة الخارجية للنظام التعليمي.
٢) البيئة الداخلية للنظام التعليمي.

❋ **مرحلة بناء الاستراتيجية.**

رؤى المستقبل التربوي مع نهاية عام ٢٠١٥م.

❋ **مرحلة التنفيذ.**

١) وضع الخطط والبرامج التنفيذية.
٢ وضع الموازنات.
٣) تحديد المهام والإجراءات اللازمة لتنفيذ البرامج.

❋ **مرحلة التقييم.**

مراقبة وقياس الأداء للتحقق من مستواه في إنجاز النتائج المخططة، واكتشاف الانحرافات ، ووضع المعالجات لتصحيحها.

خلفية عامة:

ـ تقع الجمهورية اليمنية في جنوب شبه الجزيرة العربية بين خطي عرض ١٢ درجة و ١٩ درجة شمالاً، وخطي طول ٤١ و ٥٤ درجة شرقاً.

ـ تبلغ المساحة ٥٥٥ ألف كيلومتر مربع.

ـ تتقسم من حيث التكوينات الطبيعية إلى خمس مناطق:

جبلية، هضبية، ساحلية، والربع الخالي.

إضافةً إلى مجموعة كبيرة من الجزر تقع في البحر الأحمر والبحر العربي.

ـ يعتبر ٢٢ / مايو / ١٩٩٠م تاريخ ظهور الجمهورية اليمنية كنتيجة لإعادة تحقيق الوحدة.

التحديات:

أ) التحديات الاقتصادية:

ـ تعرضت اليمن منذ ذلك العام لجملة من التحديات الداخلية والخارجية. تركت أثارها على أداء الاقتصاد وعلى قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن أبرز تلك التحديات:

١) نشوب حرب الخليج الثانية والتي كان من نتائجها:

ـ تدني حجم التحويلات بالعملة الصعبة التي كانت تمثل أهم عوامل دعم الاقتصاد اليمني نتيجة لعودة أكثر من مليون مغترب يمني من دول الخليج.

ـ تقلص حجم المساعدات المقدمة لليمن من الدول العربية والأجنبية.

٢) أعقب ذلك بروز المشكلة الداخلية لتزيد الأمور سوءاً والمتمثلة في المخاطر التي كانت تحيط بالوحدة اليمنية والتي أدت إلى نشوب حرب ١٩٩٤م.

٣) كل تلك العوامل ساهمت بشكل واسع في تعقيد المشكلة الاقتصادية في اليمن وساهمت في سرعة وحدة التدهور الاقتصادي الذي واجهته اليمن منذ ذلك الحين وحتى عام ٩٤م، والتي كان أهم انعكاساتها:

ـ زيادة الأسعار.

ـ تدهور المستويات المعيشية تدهوراً ملحوظاً نتيجةً لزيادة العجز في الموازنة والذي وصل عام ١٩٩٤م إلى (١٧%) من إجمالي الناتج المحلي.

ـ وارتفع معدل التضخم من ٣٠% عام ٩٠م إلى ٧١% عام ٩٤م.

ب) المشكلة السكانية:

والتي تلعب دوراً كبيراً في زيادة حدة المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها اليمن.

▲ بلغ عدد السكان عام ٢٠٠٠م ١٨ مليون نسمة.

▲ يتسم السكان بعدة سمات أهمها:

١) النمو المتسارع حيث يبلغ معدل النمو السكاني (٣,٥%) مما يعني أن عدد السكان يتضاعف كل عشرين عاماً، وقد جاء هذا النمو المتسارع نتيجة للارتفاع الكبير في معدلات المواليد (٣٨,٩%)، وانخفاض نسبي في معدلات الوفيات (١١,٢%).

٢) غلبة الطابع الريفي.

نسبة سكان الريف يصل إلى ٧٤% من مجموع السكان.

٣) فتوة السكان.

نسبة السكان في الفئة العمرية صفر حتى ١٤ سنة يصل إلى (٤٦,٥%).

٤) انتشار الأمية خاصةً بين الإناث.

ـ (٤٧,٢٣%) من السكان عشر سنوات فأكثر أميون.

ـ ترتفع نسبة الأمية بين الإناث لتصل إلى (٧٦,٥%)، بينما تنخفض النسبة بين الذكور إلى (٢٧,٧%).

ـ معظم السكان غير الأميين يعرفون القراءة والكتابة فقط، وتصل نسبتهم إلى

(٣٣,٩%) من مجموع السكان عشر سنوات فأكثر،

(٢,٨%) حاصلون على الشهادة الابتدائية،

(٥٧,٩%) يحملون مؤهل التعليم الأساسي أو الموحد،

(٥,١%) حاصلين على الثانوية،

(١,٦%) فقط حاصلين على الشهادة الجامعية،

والباقي (١,٥%) موزعين بين ثانوية تقنية ومعاهد ومراكز تدريب مهنية ودبلوم بعد الثانوية.

ـ وتختلف نسبة الأمية من محافظة إلى أخرى.

يصل معدل الأمية بين الجنسين في عدن (٢٠,٣٨%)،

بينما أعلى معدل في م/ صعدة (٦٢,٧٧%).

٥) ارتفاع معدلات الإنجاب.

يصل معدل الإنجاب الكلي لكل امرأة في الفئة العمرية (١٠ ـ ٤٩) سنة إلى (٦,٤٨%)، ويرتفع هذا المعدل في الريف (٧,٣%)، وفي المدن ينخفض إلى (٥,٠١%).

ويعود ارتفاع معدلات المواليد إلى :

ـ انتشار ظاهرة الزواج المبكر، حيث يصل العمر عند الزواج لدى الإناث ٢١,٩٤ سنة.

٦) كبر حجم الأسرة اليمنية.

متوسط حجم الأسرة (٧,٤) فرد.

٧) ارتفاع معدلات الإعالة.

معدل الإعالة الكلية (١ : ٢٠٨).

أما الإعالة الحقيقية ترتفع إلى (١ : ٣١٧).

أما معدل الإعالة الاقتصادية فتعتبر من أعلى المعدلات في العالم (١ : ٤١٧).

المشكلات التي أفرزتها التحديات:

بشكل أساسي أدت إلى :

ـ انخفاض في متوسط دخل الفرد من ٦٨٦ دولار أمريكي في عام ١٩٩٠م إلى ٢٨٨ دولار في عام ١٩٩٥م.

ـ تزامن هذا الانخفاض في الدخل مع ارتفاع نسبة البطالة.

ـ والتضخم.

ـ وارتفاع الطلب على السلع الأساسية.

مما مثل ضغطاً هائلاً على الاقتصاد.

ولمواجهة ذلك:

ـ قامت الحكومة اليمنية بإصلاحات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وساعدها في ذلك ارتفاع صادرات اليمن من النفط إلى حوالي (٤٥٠,٠٠٠) برميل يومياً.

ـ بعد عام ٩٥م حدث تحول في بنية النظام الاقتصادي، حيث نمى إسهام النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي من (١٣,٤%) عام ١٩٩٠م إلى (٣٣,٧%) عام ٢٠٠٠م، وتراجع إسهام الزراعة والصيد والغابات من(٢٤,٢١%) في عام ١٩٩٠م إلى(١٥,٤%) عام ٢٠٠٠م، كما تراجع إسهام الصناعات التحويلية من (٩,٣٥%) إلى (٧,٤٧%).

وبشكل عام فإن إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع من(٨٦,٦%) في عام ٩٠م إلى (٦٦,٢٧%) عام ٢٠٠٠م.

الأمر الذي يعني أن الاقتصاد أصبح معتمداً بشكل كبير على قطاع النفط ومهدداً بعدم الاستقرار في حالة انخفاض إنتاجه أو انخفاض أسعاره.

القوى العاملة:

ونتيجة لفتوة السكان فإن حجم القوى العاملة عمر ١٥ سنة فأكثر ارتفع من ٦,٧ مليون نسمة عام ٩٤م إلى ٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٠م.

منم(٤٦%) فقط نشطين اقتصادياً (٢٥% من الذكور، ١١% من الإناث).

ـــ وقد قدرت نسبة نمو القوى العاملة (٤,٥%)، وهذا المعدل أكبر من قدرة السوق على استيعاب مزيد من العمالة.

ـــ وإذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع نسبة البطالة حالياً لأدركنا أن هذه المشكلة سوف تتفاقم مستقبلاً.

ـــ ويعود انخفاض مشاركة السكان في الأنشطة الاقتصادية إلى انخفاض مشاركة الإناث كقوة عاملة نتيجة لعوامل اجتماعية وثقافية تحد من تعلمهن وعملهن.

الإدارة العامة:

▲ تعاني الإدارة العامة من ضعف في القدرات المؤسسية:

ـــ وندرة في الكفاءات التخصصية.

ـــ وانخفاض الدافعية.

ـــ وبطء الإنجاز لدى العاملين.

خاصةً في القطاع العام نتيجةً لانخفاض الرواتب، وندره وعدم مواءمته.

▲ كما يعني الجهاز الحكومي من التضخم الكبير في عدد العاملين نتيجةً لدمج القطاعين الحكوميين المترهلين في الشطرين اللذان كانا يعاني كل منهما من مشاكل حادة في الكفاءة والفاعلية تمثلت في مجالات القصور المتعددة التي انعكست على تدني مستوى الخدمات العامة في نظام حكومي واحد.

التحديات والفرص العامة التي يواجهها التعليم الأساسي

أهم التحديات التي يواجهها التعليم الأساسي:

١) انخفاض مستوى دخل المواطن اليمني.

أدى إلى :

ـــ تدهور الحالة المعيشية لقطاع واسع من المجتمع، وهذا الأمر يؤثر بشكل مباشر على حجم المشاركة التي يمكن أن يقدمها المجتمع لدعم التعليم الأساسي خاصةً المشاركات ذات الطابع المالي.

ـــ تراجع القدرة المالية للأسر اليمنية للإنفاق على التعليم.

ويؤثر هذا التراجع على تعليم الفتيات، حيث تفضل الأسر إلحاق الفتيان دون الفتيات إذا اضطرت للمفاضلة نتيجةً لظروف مالية.

٢) ارتفاع نسبة النمو السكاني إضافةً إلى فتوة السكان مما يجعل الدولة تعطي أهمية أكبر للتوسع في توفير الخدمات التعليمية مع تأجيل المشكلات المرتبطة بالنوعية وتكافؤ الفرص.

٣) انتشار الأمية خاصةً بين الإناث وسكان الريف مما يفرض على الدولة بذل جهود أوسع لتعميم ونشر التعليم الأساسي.

كما أن الأمية تحجم بشكل كبير من قدرة الأسرة على مشاركة المدرسة في تعليم أبنائها.

٤) كبر حجم الأسرة اليمنية وارتفاع نسبة الإعالة:

ـــ أدى بالتظافر مع انخفاض المستوى المعيشي إلى تقليص فرص الفتيات للالتحاق بالتعليم الأساسي، حيث تفضل الأسر إرسال الأولاد للمدارس وإبقاء البنات خارجها بسبب عدم قدرتهم على تحمل النفقات الدراسية لجميع الأولاد ذكوراً وإناثاً.

ـــ كما أدى ذلك إلى ارتفاع حدة مشكلة التسرب من التعليم الأساسي نتيجةً لتفضيل معظم الأسر أن يقوم الأولاد بالعمل بأجر أو بدون أجر لمساعدة الأسرة.

٥) تزايد الاعتماد على المتطلبات النفطية يؤدي إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي الناتج عن انخفاض أسعار النفط بشكل كبير مما يؤثر سلباً على المخصصات المالية التي تحددها الدولة للتعليم الأساسي.

٦) ضعف القدرة المؤسسية للقطاع الحكومي يضيف أعباء جديدة على استراتيجية التعليم الأساسي.

حيث لابد من إعداد وتدريب كوادر هذه المؤسسات لتكون قادرة على تنفيذ مشاريع استراتيجية للتعليم الأساسي.

٧) الموقف العام السلبي من تعليم الفتيات.

والذي يتجلى في أمرين:

▲ عدم رغبة الأسر في تعليم الفتيات.

ـــ (٤٢%) من الفتيات في السن ٦ ـــ ١٥ سنة لم يلتحقن بالتعليم نتيجة عدم رغبة الأسرة في التعليم مقابل فقط (١٦%) من الفتيان لم يلتحقوا لنفس السبب.

ـ كما أن (٣٨%) من الفتيات تركن المدرسة جراء ذات السبب مقابل (١٢%) من الفتيان.

▲ الاعتقاد الخاطئ بأن تعليم الإناث ليس بنفس أهمية تعليم الذكور.

لذلك كثير من الأسر، خاصةً في الريف تكتفي بتعليم فتياتها تعليماً محدوداً.

وهذا الاعتقاد ينطلق من النظرة العامة للمرأة ودورها في المجتمع في مختلف النواحي الاقتصادية منها والاجتماعية.

٨) التشتت السكاني الكبير.

الذي فرض نفسه على مسار تطوير التعليم الأساسي حيث اضطرار الجهات المسئولة لاعتماد ترتيبات مدرسية غير مساعدة على تحسين نوعية التعليم مثل :

ـ انتشار الصفوف المجمعة.

ـ مدارس المعلم الواحد.

ـ مدارس أساسية غير مكتملة ولا تتوافر فيها الشروط الضرورية لتشجيع التحاق الفتيات أو استمرارهن لفترات أطول.

فالتشتت السكاني يحد من القدرة على التدخل لمعالجة ظاهرة الاختلاط، أو التوسع في المدارس بعدد من الصفوف يوازي صفوف المرحلة الدراسية في التعليم الأساسي ويساعد على التخلص من المدارس ذات الصفوف المجتمعة.

٩) الضغوط المتزايدة على الميزانية العامة للدولة.

فالإنفاق على التعليم في اليمن تجاوز المعدلات العالمية التي حددتها منظمة اليونسكو بأن تخصص الدولة للتعليم بين (٤ ـ ٥%) من الناتج المحلي الإجمالي أو (١٤ ـ ١٧%) من الميزانية العام للدولة.

بينما بلغت ميزانية التعليم في اليمن (٦%) في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، (١٩%) في المتوسط من الميزانية العامة للدولة خلال الفترة ٩٠ ـ ٢٠٠٠م.

ـ وتواجه الميزانية العامة للدولة ضغوطاً لتوزيع المتوفر من الموارد سواء من داخل القطاع التعليمي أو خارجه.

ـ وتواجه ضغوطاً لتخصيص موارد أكبر للتعليم الفني والتدريب المهني، وكذا مواجهة التوسع في التعليم العالي والجامعي من جهة.

ـ كما أن الدولة تواجه ضغوطاً لزيادة المجالات الاستثمارية والخدمية الأخرى مثل الصحة والكهرباء والمياه والتأمين الاجتماعي.

أهم الفرص المواتية أمام التعليم الأساسي.

بالقدر الذي يواجه التعليم الأساسي تحديات جمة أعاقت أداؤه فهناك العديد من الفرص المتاحة التي إذا ما تم استغلالها وتوظيفها فسوف تؤدي إلى تعزيز قدرة نظام التعليم الأساسي على مواجهة تلك التحديات حاضراً ومستقبلاً، ومن أهم هذه الفرص:

١) الاستقرار السياسي والأمني الذي تنعم به اليمن مما يتيح للدولة إيلاء اهتمام أكبر للتعليم، وتوجيه موارد أكبر لتعميم التعليم الأساسي.

٢) التوجه السياسي نحو اتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي الطويل المدى مما يوفر لاستراتيجية التعليم الأساسي الدعم السياسي والمالي المطلوبين لتنفيذ أولويات وأهداف الاستراتيجية.

٣) تعاظم اهتمام الدولة بالتعليم الأساسي بصفته القاعدة الأساسية التي يقف عليها كل أشكال التعليم اللاحق، وتشكل أساس البناء لشخصية الفرد في المجتمع، إضافةً إلى التزام اليمن بتعميم التعليم الأساسي انسجاماً مع المفاهيم العالمية لتعميم التعليم الأساسي وتحسين نوعيته التي تشكلت في إعلان دكار عام ٢٠٠٠م.

٤) توجهات الجهات المانحة العاملة في قطاع التعليم لدعم استراتيجيات التعليم الأساسي تنفيذاً لقرارات مؤتمر دكار، والتوجه العالمي ينحو منحى إعطاء التعليم الأساسي أهمية أكبر من مراحل التعليم الأخرى.

٥) التوجه نحو مبدأ السلطة اللامركزية عن طريق تفعيل قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية بانتخاب المجالس المحلية سوف يساعد على تطوير التعليم الأساسي على المستوى المحلي تخطيطاً وتنفيذاً وسيساعد على معالجة المشكلات التي يواجهها وفقاً لحجمها وحدتها على مستوى أصغر الوحدات الإدارية.

٦) نمو نسبة التحضر:

حيث ارتفعت نسبة التحضر من (٢٣%) عام ٩٤م إلى (٢٧%) عام ٩٩م.

ويساعد التحضر بتوسيع التعليم الأساسي وتحسين نوعيته عن طريق أنه:

ـــ يوفر أعداداً من التلاميذ كافية لبناء فصول مكتملة ومجهزة.

ـــ يؤدي إلى ارتفاع فرص الحصول على أعمال مما يشجع الأسر على إلحاق أولادهم في المدارس والاستمرار بها للحصول على المهارات اللازمة للعمل.

ـــ يشجع على توسيع فرص التحاق الفتيات واستمرارهن في الدراسة عن طريق توفير معلمات إناث ومدارس مستقلة بهن وتوفر فرص العمل المستقبلية.

٧) التراجع النسبي لمعدلات الخصوبة حيث تناقصت بين عامي ٩٤ ، ١٩٩٧م بمقدار ١,٢ مولود من (٧,٧ إلى ٦,٥) مولود لكل امرأة.

كما تشير البحوث إلى أن اتجاهات معظم السكان، خاصةً فئة الشباب، نحو الأسر صغيرة الحجم كان ملحوظاً، مما يعني أن معدلات الخصوبة سوف تنخفض وتتناقص في المستقبل أيضاً.

٨) الاتجاه نحو التخفيف من حدة الفقر، فالاستراتيجية الوطنية للحد من ظاهرة الفقر التي تزمع الدولة إصدارها ستحوي من السياسيات والبرامج والخطط ما يخفف عن الأسر وطأة الضغوط الاقتصادية التي تضطرها إلى اعتبار التعليم في أدنى قائمة الحاجات الأساسية، وبالذات تعليم البنات. كما سوف يساعد ويحسن من مشاركة المجتمع في دعم وتطوير التعليم الأساسي.

٩) حل قضايا الحدود مع الدول المجاورة لليمن يتيح لليمن فرصاً أكبر للاهتمام بالقضايا التنموية والتي أهمها التعليم، وتعطي الحكومة فرصاً أكبر لإعادة توزيع الميزانية بين القطاعات الحكومية المختلفة بما يؤدي إلى رفع ميزانية التعليم الأساسي.

١٠) تقوم الحكومة بتنفيذ برنامج الإصلاح المالي والإداري في مختلف القطاعات، مما سينتج عنه تحسين أداء العاملين وتوفير مصادر مالية جديدة للتعليم، وكذلك حسن استثمار الموارد المتوفرة حالياً.

١١) انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي سيتيح فرصاً كبيرة للتعاون والتنسيق والاستفادة من الخبرات المتبادلة في المجال التربوي بين اليمن وجيرانها.

التعليم الأساسي في اليمن

<u>نشأة وتكوين النظام.</u>

▲ تضع الدولة التعليم في مقدمة أولياتها.

الدستور والقانون: التعليم حق أنساني لجميع المواطنين، وأكد على مسئولية الدولة في توفير تعليم أساسي ذو نوعية جيدة لجميع الأطفال (٦ ــ ١٤) سنة.

قبل الوحدة:

▲ اليمن الشمالي من عام ٦٢ ــ ١٩٩٠م:

ــ سلم تعليمي (٦ ــ ٣ ــ ٣).

ــ في السنة الثانية من المرحلة الثانوية يختار الطالب بين الدراسة في القسم العلمي أو الأدبي.

ــ التعليم الفني والمهني كان تحت إشراف الوزارة.

التعليم المهني ٣ سنوات تبدأ بعد الابتدائية.

التعليم الفني ٣ سنوات بعد المرحلة الإعدادية.

ـ نظام متنوع لتأهيل المعلمين قبل الخدمة (خمسة أنظمة).

تم التخلي عنها عدا نظام السنتين بعد الثانوية والإعداد الجامعي.

إلا أن أثرها لازال موجوداً في تنوع تأهيل المعلمين في المرحلة الأساسية.

ـ نظام ديني موازي بنفس السلم ونظام إعداد المعلمين عرف بالمعاهد العلمية تم دمجه عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م.

▲ المحافظات الجنوبية الشرقية:

ـ منذ الاستقلال عام ٩٧م نفس السلم في المحافظات الشمالية الغربية (٦ ـ ٣ ـ ٣).

ـ هذا النظام تغير عام ١٩٧٣م (٨ ـ ٤).

ـ التعليم الثانوي يتفرع إلى:

ـ التعليم الثانوي الأكاديمي ٤ سنوات.

لإعداد الطالب للمرحلة الجامعية.

ـ الثانوية التقنية ٥ سنوات.

ـ الحرف اليدوية سنتين.

ـ معاهد المعلمين ٤سنوات بعد الموحدة.

إضافةً إلى إعداد المعلمين على المستوى الجامعي.

ـ كما انتشر التعليم قبل المدرسي لمدة ٣ سنوات.

خاصةً المدن الرئيسية.

▲ بعد الوحدة:

ـ توحيد النظامين في نظام تربوي واحد.

ـ السلم (٩ ـ ٣).

ـ يختار الطالب الدراسة في المرحلة الثانوية أدبي علمي من السنة الثانية.

ـ التعليم المهني والفني، أنشأ له وزارة مستقلة، وزارة العمل والتدريب المهني، ولم يعد تحت إشراف وزارة التربية.

▲ بدأت مساهمة التعليم الأساسي الأهلي بعد عام ١٩٩٢م، وحقق انتشاراً سريعاً، إلا أن انتشاره كان محصوراً في المدن الرئيسية مما يجعل إسهامه محدوداً حيث لا يمثل التلاميذ الملتحقين به سوى أقل من ١% من مجموع تلاميذ التعليم الأساسي.

تشخيص الحالة الراهنة للتعليم الأساسي.

أ) تمويل التعليم الأساسي.

- ارتفعت نسبة ميزانية التعليم من (١٥,٤%) من الميزانية العامة للدولة عام ١٩٩٠م إلى (١٨,٤%) في عام ٢٠٠٠م، ومن (٤,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى (٥,١%) في نفس الأعوام.
- يذهب جزء كبير من ميزانية التعليم للنفقات الجارية، إلا أن نسبة الإنفاق الجاري شهدت تراجعاً خلال الفترة من ٩٠م إلى ٢٠٠٠م،
  من (٨٤,٦%) إلى (٨١,٦%).

كما أن نسبة عالية من الإنفاق الجاري (٨٥%) يمثل رواتب وأجور، بينما تستأثر أعمال التشييد والبناء نسبةً عالية من الإنفاق الاستثماري (٨٠%) ويتسم إسهام المصادر الأجنبية في الإنفاق على التعليم بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً، لكنها في المتوسط تمثل حوالي (٣%) من إنفاق التعليم.

وتركز المساعدات والقروض على تحسين فرص التعليم النظامي وغير النظامي خاصةً بالنسبة للفتيات، وتحسين نوعية التعليم عن طريق المساعدة في تدريب المعلمين، وتطوير المناهج وتقوية القدرة المؤسسية للوزارة ومكاتبها في المحافظات والمديريات.

- وميزانية التعليم تعد بشكل إجمالي، حيث لا يوجد تقسيم للميزانية بحسب المراحل الدراسية.

ب) المبنى المدرسي:

- إجمالي عدد المدارس ٢٠٠٠/٢٠٠١م (١٢٩٦٩) مدرسة عاملة، منها فقط (٢٤٩) مدرسة ثانوية فقط، والباقي إما مدارس أساسية أو أساسية ثانوية مشتركة.
- يوجد (١١٠٤٧) بنسبة (٩٠,٨%) من إجمالي المدارس العاملة مباني مدرسية، و (٧٢٩) مدرسة بنسبة (٥,٦%) تعمل في منازل أو شقق سكنية و (٥٦٠) مدرسة بنسبة (٤,٣%) تعمل في مباني مؤقتة صندقة أو خيمة أو عشة.

بينما تعمل (٦٣٣) مدرسة بدون مبنى مدرسي بنسبه (٤,٩%)، حيث تعمل إما في المساجد أو الجروف أو في العراء، وباقي المدارس وعددها (٤٢١) مدرسة مغلقة إما بشكل مؤقت أو نهائي.

جـ) المعلم :

ـــ عدد العاملين في مدارس التعليم الأساسي فقط والمدارس المشتركة من التعليم الأساسي والثانوي ٢٠٠٠/٢٠٠١م (١٥٦٠٠٤) معلم ومعلمة منهم (٣١٦٢٦) إناث أي بنسبة (٢٠,٣%) من مجموع معلمي التعليم الأساسي والأساسي الثانوي المشترك.

ـــ تتركز معظم المعلمات في المناطق الحضرية والمدن الرئيسية على وجه الخصوص.

ـــ يبلغ عدد المعلمين الحاصلين على تأهيل ثانوي أو أقل نسبة عالية، حيث يصل عددهم إلى (٩٢٦٤٥) أي بنسبة (٥٩,٣%) من مجموع المعلمين.

ـــ في عام ٩٨م تم إصدار قانون المعلم الذي أعطى المعلمين امتيازات مالية ومعنوية مقارنةً بنظرائهم العاملين في القطاعات الحكومية الأخرى، حيث منح زيادة تصل إلى ١١٠% من الراتب الأساسي كحد أقصى.

كما اشتمل القانون على العديد من الميزات المعنوية ويحتاج الأمر إلى حسن التطبيق لهذا القانون.

د) المناهج:

ـــ عملت الوزارة على تطوير مناهج التعليم الأساسي، من خلال مركز البحوث والتطوير التربوي.

الحلقة الأولى	١ ـــ ٣	١٩٩٣م.
الثانية	٤ ـــ ٦	١٩٩٨م.
الثالثة	٧ ـــ ٩	٢٠٠١/٢٠٠٢م

كما تم تطوير أدلة المعلمين لكل المواد الدراسية في التعليم الأساسي.

هـ) توحيد التعليم.

مع بداية ٢٠٠١/٢٠٠٢م عملت الوزرة على توحيد التعليم الأساسي والثانوي حيث تم دمج التعليم الديني (المعاهد العلمية) الذي كان يمثل تعليماً موازياً للتعليم العام قبل ذلك، ويتصف بالاستقلال المالي والإداري.

وهذا التوحيد سيساعد على توحيد الجهود والطاقات واستثمار الموارد المتوفرة استثماراً أفضل.

و) معد الالتحاق ـ الانتشار ـ المساواة:

جدول رقم (١).

أعداد السكان في الفئة العمرية ٦ ــ ١٤ سنة،

وأعداد التلاميذ في الفئة العمرية الموازية،

ومعدل الالتحاق في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١م.

السكان في الفئة العمرية ٦ــ١٤			أعداد التلاميذ			معدل الالتحاق		
أولاد	بنات	جملة	أولاد	بنات	جملة	أولاد	بنات	جملة
٢١٨٥٢٧٨	١٢١٦٢٣٠	٣٤٠١٥٠٨	٢٠٦٨٩٠٧	١١٠٧٩٥٩	٣١٧٦٨٦٦	٩٥,٥	٥٣,٩	٧٤,٨

جدول رقم (٢).

التلاميذ الملتحقين بالتعليم الأساسي،

ونسبتهم من إجمالي التلاميذ بحسب النوع والمنطقة الحضرية.

المنطقة	التلاميذ الملتحقين			النسبة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
حضر				%٥٥,٣	%٤٤,٧	%١٠٠
ريف				%٧٠,٢	%٢٩,٨	%١٠٠
جملة				%٦٥,٥	%٣٤,٥	%١٠٠

ز) الكفاءة الداخلية:

ــ الكفاءة الداخلية للتعليم الأساسي تعتبر منخفضة نتيجةً لارتفاع نسب التسرب والرسوب والتي تعتبر من أكبر المشاكل التي يواجهها النظام التعليمي، وتمثل سبباً أساسياً في ارتفاع الفاقد التربوي والذي يمثل هدراً اقتصادياً يتحمله النظام وتترتب عليها أثار اجتماعية أخر أهمها:

وجود أعداد كبيرة من التلاميذ في مرحلة عمرية معينة خارج المدرسة دون امتلاك المهارات الضرورية للانخراط في سوق العمل والذي يؤثر بدوره إلى ارتفاع مستوى البطالة وارتفاع أعداد الأميين والتي تشكل مشكلة تعليمية أخرى وعبء آخر يتطلب حلول ومعالجات.

ــ بتتبع الفوج الدراسي من المقبولين عام ٩١/٩٠م والذي تخرج من مرحلة التعليم الأساسي في العام ٩٩/٩٨م.

نجد أن هناك:

- ٢٢٣ تلميذ وتلميذة فقط من كل ١٠٠٠ تلميذ وتلميذة تخرجوا من التعليم الأساسي دون رسوب.
- أن هناك حوالي ٢١٨ تلميذ وتلميذة من كل ١٠٠٠ تخرجوا من مرحلة التعليم الأساسي بعد أن بقوا للإعادة سنة واحدة على الأقل.
- والباقي تسربوا بنسبة (٥٥,٩%).
- وبلغت نسبة الذكور من المتخرجين من مرحلة التعليم الأساسي (٥٠%) وبنسبة (٣٥,١%) من الإناث المقبولات في الصف الأول في العام ٩١/٩٠م.
- وبلغت نسبة التسرب بين هذا الفوج

(٥٠%) للذكور،

(٦٤,٩%) للإناث.

- ويعاني التعليم العام من تدني الكفاءة الداخلية للإنفاق المالي، ويبرز ذلك وجود ٥٨٨٥ معلم ومعلمة لا يدرسون أي حصة دراسية ٢٠٠١/٢٠٠٠م.

إضافةً إلى وجود أعداد كبيرة من المعلمين عبئهم التدريسي أقل بكثير من عدد الحصص الدراسية الرسمية المحددة لهم.

- وقد أدى ذلك إلى تدني نسبة التغطية بالرغم من المصروفات الكبيرة على التعليم.

فاليمن تنفق حوالي (٥,١%) من الناتج المحلي الإجمالي.

ومع ذلك لم تحقق إلا نسبة تغطية (٦٠%) من السكان في الفئة العمرية الموازية للتعليم الأساسي.

بينما حققت المغرب ٨٣%.

والأردن ٩٠%.

ومصر ١٠٠%.

مع أن هذه الدول تنفق نسبة تساوي النسبة التي تنفقها اليمن من الناتج المحلي الإجمالي.

ح) الجودة والنوعية:

يعاني التعليم الأساسي من :

التركيز على المعارف النظرية وإهمال المهارات والجوانب التطبيقية الأمر الذي يؤدي إلى :

انخفاض في نوعية ومواءمة التعليم المقدم للتلاميذ، ويبرر ذلك جلياً من عدم تمكن التلاميذ من إجادة القراءة والكتابة وحل المسائل الحسابية عند وصلهم إلى الصفوف العليا من التعليم الأساسي (الثامن والتاسع)، أو عند استكمالهم المرحلة الأساسية.

وتبرز هذه المشكلة بوضوح عند تقدم التلاميذ لأداء اختبار الشهادة الأساسية العامة الذي يمثل أول اختبار على المستوى الوطني، حيث أن نسبة النجاح تكون منخفضة جداً.

عوامل الضعف في المحاور الرئيسية لعملية التعليم الأساسي:

أولاً: محور المعلم:

١) ضعف برامج الإعداد القبلي للمعلمين وتركزها كثيراً على الجوانب النظرية أكثر من الجوانب التطبيقية.

٢) غياب التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات إعداد المعلم لقبول المتقدمين وفقاً للاحتياج بحسب المادة ــ الجنس ــ المنطقة الجغرافية.

٣) غياب السياسة الواضحة والمعايير الدقيقة لاختيار وتوزيع المعلمين من بين خريجي مؤسسات إعداد المعلمين.

٤) وجود أعداد كبيرة من المعملين في التعليم الأساسي بدون تأهيل تربوي أو أكاديمي.

٥) اتباع آلية مالية لا تعطي إدارة التدريب في أثناء الخدمة المرونة الكافية لتنفيذ برامج تدريب للمعلمين، حيث أن المطلوب أن تعد ميزانية إدارة التدريب على أساس ميزانية برامج تدريبية وليس بحسب الميزانية النمطية المتبعة حالياً.

٦) ضعف الإمكانيات البشرية والمادية للإدارات العامة للتوجيه والتدريب ومكاتبهما في المحافظات في مجال رسم وتنفيذ السياسات والخطط وتنفيذها، إضافةً إلى عدم قدرتها على تغطية المهام الفنية المتمثلة بدعم المعلمين والإدارة المدرسية في الميدان.

٧) غياب فرص الترقي للعاملين في مهنة التدريس، وحصر هذه الفرص في الأعمال الإدارية وتدني الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمعلم.

٨) ندرة بعض التخصصات التربوية الضرورية مثل التربية الرياضية والفنية ومدرسي رياض الأطفال.

ثانياً: الإدارة المدرسية:

١) قصور مستوى التغطية للمدارس حيث نجد أن ٢٤% من المدارس ذات الصفوف المجمعة وبعض المدارس شبه المكتملة بدون إدارة.

٢) تدني مستوى تأهيل مدراء المدارس حيث تصل نسبة من هم دون الشهادة الجامعية إلى (٨٨%) في مدارس التعليم الأساسي وفي مدارس التعليم الأساسي الثانوي (٦١,٥%).

٣) قصور فاعلية وبرنامج الاختيار لمدراء المدارس، فنجد أن التفويضات الممنوحة للمحافظات ولمكاتب التربية في المحافظات جعل الارتجال والعشوائية في قضية الاختيار والابتعاد عن التعيين بالشروط المحددة في اللائحة.

٤) قصور مستوى التدريب أثناء الخدمة: فنجد أن التدريب لمدراء المدارس يكاد يكون مهمشاً وإن توفر فهو لا يرقى إلى المستوى المطلوب سواء من حيث برنامج التدريب أو من حيث الفترة الزمنية.

٥) قصور فاعلية التوجيه التربوي للإدارة المدرسية والرقابة الإدارية من قبل الإدارة التعليمية وغياب تطبيق قاعدة الثواب والعقاب من قبل الإدارات الإشرافية.

٦) عدم الاهتمام بالنمو المعرفي والتثقيف الذاتي بهدف مواكبة التطور الجاري.

٧) ضعف العلاقة المتبادلة بين الإدارة المدرسية والمجتمع.

ثالثاً: محور المناهج:

١) عدم استيعاب الأهداف التربوية للتعليم الأساسي لكثير من الجوانب التي يفرضها التقدم العلمي السريع، كما أنها لا تساعد على تكوين اتجاهات إيجابية نحو العمل، ولا تعطي اهتماماً أكبر للبيئات المحلية، واحتياجات البنات، ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.

٢) قصور الخطة الدراسية في تلبية احتياجات تنفيذ المحتوى، بما في ذلك قلة عدد الساعات المعتمدة للحصص لبعض المواد.

٣) يتسم محتوى الكتب الدراسية بالتركيز على الجوانب النظرية أكثر من الاهتمام بالمهارات والخبرات ودعم القدرات العقلية للتلاميذ، ويتسم أيضاً بقصور محتوى المناهج في غرس بعض المفاهيم الأساسية والاتجاهات الإيجابية عن التربية المهنية والتدريب المهني والتربية الرياضية والفنية، والاهتمام بالتوجيه والإرشاد، وتقديم مقررات إضافية بجانب الكتب المدرسية الأساسية بحيث تخدم احتياجات البيئات المحلية وعدم مواءمة المحتوى لأعمار التلاميذ ووجود الكثير من الأخطاء الطباعية واللغوية.

٤) عدم إجراء التجريب الاستطلاعي للمحتوى على عينة ممثلة للمجتمع للإفادة من نتائج وملاحظات التجريب وإجراء التعديلات اللازمة قبل تعميم الكتاب.

٥) قصور تنفيذ المناهج المطورة في ضوء الأسس اللازمة للتطبيق السليم بسبب عدم وجود الإمكانيات والتجهيزات والوسائل المساعدة في المدارس وغياب تدريب المعلمين على المناهج المطورة، وعدم حصول المعلم على الدليل المصاحب للكتاب، وأيضاً غياب التوجيه والإشراف التربوي.

٦) ضعف قدرة المعلمين على إعداد وسائل تقويمية شاملة ومتنوعة ومستمرة والتركيز على قياس عملية الحفظ والجوانب المعرفية.

٧) عد م الإفادة من نتائج التقويم البنائي أو الختامي (التغذية المرجعية) في تصحيح مسار العملية التعليمية وتطويرها، واتخاذ قرارات جادة بشأنها.

رابعاً: محور تمويل التعليم:

١) نفقات التعليم الأساسي لا تتلاءم مع تعميم التعليم.

٢) ارتفاع الهدر التعليمي الناتج عن الرسوب والتسرب وعدم استثمار العاملين في القطاع التربوي الاستغلال الأمثل.

٣) الاختلال في هيكلية الموازنة فيما بين الأبواب والفصول والبنود والأنواع.

٤) محدودية مصادر التمويل ودعم تنوعها وتدني كفاءة استثمار المخصص للتعليم.

٥) عدم فصل ميزانية التعليم الأساسي عن التعليم الثانوي.

٦) ضعف مخصصات الصيانة والترميم والتشغيل والتدريب وإعادة التأهيل.

٧) غياب نظام الحوافز المادية والمعنوية للعاملين في حقل التدريس وغياب مبدأ الثواب والعقاب.

خامساً: محور تعليم الفتاة:

١) تدني معدلات الالتحاق وانخفاض الكفاية الداخلية.

٢) نقص عدد المعلمات خاصةً في المناطق الريفية.

٣) عدم ملائمة الترتيبات المدرسية لتشجيع التحاق الفتيات.

٤) قصور توفر المرافق المدرسية المشجعة على التحاق الفتيات.

٥) وجود فجوة بين المعارف والمهارات التي تحويها المناهج الدراسية وبين الحاجات المحلية وخاصةً حاجات الفتيات.

سادساً: محور المبنى المدرسي:

١) نقص الغرف الدراسية مقارنةً بأعداد السكان في الفئة العمرية من السكان (٦ــ١٥) سنة.
٢) نقص في الغرف الدراسية الخاصة بالإناث.
٣) دم عدالة التوزيع للمباني المدرسية نتيجةً لعدم اتباع أسلوب التخطيط في اختيار مواقع المدارس.
٤) ارتفاع كلفة المنشأة التعليمية نتيجة:

- عدم الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة عند تنفيذ المشاريع في بعض المحافظات.
- عدم مراعاة الظروف الطبيعية وملائمة المبنى ومواد البنى للبيئة المحلية حيث تبنى المدارس بحسب نموذج واحد فقط.
- عدم استخدام مواد محلية في البناء.
- التعقيدات في صرف المخصصات المالية والروتين المتبع في إجراءات الصرف.
- الإعلان عن مشاريع دون وجود اعتمادات مالية لها أو رصد مبالغ أقل من المبالغ المطلوبة للتنفيذ.

٥) قصور قانون الترميم والصيانة وضعف المخصصات المالية له وقصور مشاركة المجتمع في هذا الجانب.
٦) وجود أعداد كبيرة من المدارس في حالة سيئة وغير صالحة.
٧) النقص الحاد في الأثاث والتجهيزات.
٨) غياب آلية جيدة للمتابعة والإشراف على تنفيذ المشاريع التربوية.

سابعاً: محور اللامركزية:

١) عدم تهيئة المحافظات والمديريات للانتقال إلى نمط اللامركزية في جوانبها الإدارية والمالية والفنية.
٢) نقص وضعف البنى التحتية الضرورية لتنفيذ اللامركزية.
٣) ضعف مستوى الكوادر العاملة في معظم المحافظات والمديريات تأهيلاً وتدريباً.
٤) قصور اللوائح والأنظمة اللازمة للانتقال إلى نمط اللامركزية، وتحديد الأدوار والمسئوليات والمهام الجديدة للمركز والمحافظات والمديريات في ظل اللامركزية.
٥) غياب التنسيق والتعاون بين مكاتب التربية في المحافظات والمديريات وبين مكاتب الوزارات الأخرى مثل المالية، والخدمة المدنية.
٦) تدخل وزارة المالية في تقدير اعتماد المبالغ المالية المعتمدة للمشاريع دون دراسات أو اعتماد على معايير محددة.

٧) الروتين وطول فترة الإجراءات المالية إضافةً إلى النمطية المالية المتبعة في وزارة المالية ومكاتبها في المحافظات تحول دون تنفيذ المشاريع بسرعة مما يرفع من كلفتها.

ثامناً: محور مشاركة المجتمع:

١) عدم كفاية الأطر القانونية والمؤسسية المنظمة لمشاركة المجتمع.

٢) ضعف الوعي بماهية مشاركة المجتمع وأهميته لدى جميع الأطراف الاجتماعية والتعليمية.

٣) محدودية وعشوائية مشاركة المجتمع المادية والمعنوية.

<u>أهم القضايا الحرجة التي يواجهها التعليم الأساسي:</u>

- ▲ تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم.
- ▲ ضعف القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي.
- ▲ تدني الجودة والنوعية.
- ▲ التركيز على الكم على حساب الجودة والنوعية.
- ▲ تدني مستوى تدريب وتأهيل المعلم وضرورة تغيير دوره التقليدي.
- ▲ تدني نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي في الفئة العمرية ٦ ــ ١٤.
- ▲ فجوة الالتحاق والقبول في التعليم الأساسي (ذكور ــ إناث ــ ريف ــ وحضر).
- ▲ انخفاض الكفاءة الداخلية للتعليم.
- ▲ ضعف القدرة المؤسسية لبنية النظام التعليمي من الوزارة إلى المدرسة.
- ▲ عدم كفاءة استخدام وتوظيف مدخلات العملية التعليمية.
- ▲ انخفاض المشاركة المجتمعية وضعف الثقة وغياب الحوار الديمقراطي المفتوح بين المؤسسة التعليمية والمجتمع.

أهم الجهود والمداخل السابقة لإصلاح وتحسين النظام التعليمي:

<u>أ) جوانب عامة.</u>

سعت الدولة من خلال الوزارة للتوسع في إصلاح وتحسين الأداء للنظام التعليمي من خلال:

١) إنشاء المدارس حضراً وريفاً.

حيث ارتفعت أعداد المدارس الأساسية، والأساسية الثانوية:

من ١٠٠٠٤ مدرسة في العام ٩١/٩٠م

إلى ١٣١٤١ مدرسة في العام ٢٠٠٠/٢٠٠١م.

من هذه المدارس ٦% مدارس للبنات فقط.

١٣% مدارس للأولاد فقط.

٨١% مدارس مختلطة.

٢) توفير المعلمين

ـــ حيث ارتفع عدد المعلمين العاملين في مدارس التعليم الأساسي:

من ٥١٧٧٦ معلم ومعلمة في العام ٩٠/٩١م

إلى ١٥٦٠٠٤ معلم ومعلمة في العام ٢٠٠٠/٢٠٠١م.

ـــ وانخفضت نسبة المعلمين غير اليمنيين:

من (٣٠%) عام ٩٠م

إلى (٥,٨%) في العام ٢٠٠٠/٢٠٠١م.

٣) توفير الكتب المدرسية لجميع التلاميذ.

حيث ارتفعت نسبة أعداد الكتب الموزعة لتغطي جميع التلاميذ، كما أصبحت الكتب المدرسية تصل إلى المدارس قبل بدء العام الدراسي.

٤) تحسين وضع المعلم اليمن اقتصادياً بإصدار قانون المعلم.

٥) تحسين وتطوير عملية جمع البيانات والمعلومات.

٦) وتنفيذ مشروع الخارطة المدرسية في عشر محافظات وتنوي تعميم التجربة إلى بقية المحافظات.

٧) التوجه نحو اللامركزية اعتباراً من ١٩٩٨م بمنح الإدارات في المحافظات تفويضات إدارية ومالية واسعة.

حيث تم تفويضهم على العمل على توسيع التعليم في إطار كل محافظة ومراقبة ومتابعة المشاريع المنفذة واقتصر دور الوزارة على المراقبة والمتابعة.

إلا أن قصور البنية التحتية وضعف القدرة المؤسسية لإدارات الوزارة في المحافظات حال دون قدرة معظم هذه الإدارات على تنفيذ التفويضات بنجاح.

٨) وضع استراتيجية لمحو الأمية، واستراتيجية لتعليم الفتاة إلا أنها ظلت وثائق لم يكتب لها التنفيذ.

ب) مجالات الإصلاح والتحسين على مستوى المحاور الرئيسية للعملية التعليمية.

❋ **مجال المناهج:**

ـــ تم تطوير مناهج الصفوف ١ ـــ ٣ عام ٩٣م.

ـــ تم تطوير الحلقة الثانية ٤ ـــ ٦ عام ١٩٩٧م.
ـــ تم تطوير مناهج الرياضيات والعلوم ٧ ـــ ٩ ٢٠٠٠/٢٠٠١م.
ـــ تم تطوير بقية المواد الدراسية ٧ ـــ ٩ ٢٠٠٠/٢٠٠١م.
ـــ يجري حالياً تقويم مناهج التعليم الأساسي بالكامل.

▲ ومع بداية تطبيق هذه المناهج برزت الكثير من المشكلات ونقاط الضعف في المنهج الجديد نتيجةً / تدني مستوى تأهيل وتدريب المعلمين.
وغياب تدريب المعلمين على المناهج الجديدة.
وكيفية التعامل معها.

▲ كما أن المناهج المطورة لم تأخذ في الحسبان حاجات البيئة اليمنية وكذلك حاجات الفتيات في المناطق الجغرافية المختلفة، وحاجات ذوي الاحتياجات الخاصة.

▲ كما أن عملية التطوير تمت بشكل مجزأ وليس وفق تصور تطويري شامل ومتكامل، ولم يشارك في تطوير المناهج جميع الشركاء في العملية التعليمية داخل وخارج الوزارة، أو المجتمع الذي سوف يستوعب مخرجات العملية التعليمية.

❋ **<u>في مجال المبنى المدرسي :</u>**

العديد من الجهود التي بذلت خلال الفترة ٩٢ ـــ ٢٠٠٠م.

▲ تم اختيار ٢١٠ مديرية في ١٠ محافظات يمنية ليتم فيها بناء مدارس للتعليم الأساسي مع التركيز على المناطق الريفية ومدارس البنات.

▲ في الفترة ٩٥ ـــ ٢٠٠٠م تم بناء ٣٩٠ فصل دراسي إضافةً إلى بناء ست مدارس في المدن الرئيسية، و ٤٢٠ فصل دراسي في ٦٥ مدينة ثانوية.

إلا أن هذه المباني لم تساعد على الرفع من نسبة استيعاب الفتيات في التعليم الأساسي نتيجة لعدم توافر عوامل أخرى.

١) تتمثل في نشر الوعي بأهمية تعليم الفتيات.
٢) وعدم توفر المعلمات الإناث في المناطق الريفية.
٣) كما لم يتم التشاور مع المجتمع المحلي حول مواقع ومواد بناء هذه المدارس، مما جعل بعض هذه المدارس غريبة عن المجتمع الذي وضعت فيه بل ورفضت بعض الأسر إلحاق بناتهم في هذه المدارس.
٤) كما أن مواقع بناء هذه المدارس لم يتم اختيارها وفقاً لدراسات واقعية وبالتالي لم تساعد إلى حد كبير في نشر تعليم الفتاة أو التخفيف من ازدحام الفصول الدراسية.

٥) كما تعمل بعض المؤسسات المانحة على بناء وترميم وصيانة العديد من الغرف الدراسية، وتشجيع المجتمع على المشاركة في أعمال البناء والترميم والصيانة في مدارس مختارة في إب وأبين.

❋ **<u>في مجال المعلم:</u>**

▲ خلال الفترة ٩٣ ــ ٩٨م بذلت الكثير من الجهود لتوفير المعلمات، حيث شكل مشروع استقطاب معلمات الريف أحد مكونات مشروع التعليم الأساسي، الذي هدف إلى توفير المعلمات الريفيات من بنات المناطق الريفية واستقطابهن بمؤهلاتهن وتوظيفهن في سلك التدريس بعد أخذ التعهدات من أولياء أمورهن باستمرارهن بالعمل في هذه المواقع مع استمرار عملية تدريبهن وتأهيلهن وبناء معاهد تدريب ومساكن للمعلمات والمتدربات.

وبذلت جهود كبيرة لتنفيذ هذا المشروع:

ــ إلا أن عدم تفاعل وزارتي الخدمة والمالية في توفير درجات وظيفية أدى إلى عدم تنفيذ المشروع.

ــ كما أن المباني الخاصة بتوفير معلمات للمناطق الريفية لم يتم دراسة وتحديد مواقعها بشكل علمي وبما يحقق الهدف الذي من أجله أنشأت.

ــ كما لم يتم التنسيق والتشاور مع المجتمعات المحلية لكي تتجاوب مع أهداف المشروع.

▲ خلال الفترة ٩٣م تم الإعداد والتنفيذ لإنشاء قاعدة للتدريب عن بعد للمعلمين أثناء الخدمة من خلال:

تجهيز مراكز للتدريب المستمر.

وتجهيز المراكز المحلية (إدارات التربية في المديريات) بالتجهيزات المناسبة.

ــ إلا أن التركيز تم على توفير التجهيزات والمعدات أكثر من توفير البرامج المناسبة لحاجات المعلمين من التدريب.

ــ كما لم يأخذ في الحسبان الواقع أو البيئة التي وزعت عليها هذه التجهيزات، حيث لا تمتلك معظم المراكز الحالية مقرات خاصة بها لتحفظ هذه التجهيزات والمعدات بها.

ــ كما أن التيار الكهربائي لا يغطي معظم المناطق التي تتواجد بها المراكز المحلية.

ــ إضافةً إلى أن هذه التجهيزات عبارة عن تكنولوجيا عالية يصعب على العاملين في المراكز المحلية التعامل معها بكفاءة.

▲ يقوم الآن المشروع اليمني الألماني لرفع الوعي الصحي والبيئي بتدريب المعلمين في مناطق المشروع في إب وأبين متبعاً في ذلك أسلوب المدارس المحورية.

رغم محدودية التجربة إلا أن اتباعها لأساليب التخطيط والتنفيذ اللامركزية واهتمامها بالمشاركة المجتمعية واتباعها لمنهج شمولية التدريب جعلها أكثر الجهود نجاحاً. ولذلك سعت الوزارة لتوسيع هذه التجربة إلى بقية المديريات ضمن المحافظتين وإلى محافظتين أخريين.

الدروس المستفادة من الجهود السابقة:

لم يحالف معظم الجهود السابقة التي بذلت لإصلاح وتحسين التعليم الأساسي نجاحاً كبيراً للأسباب التالية أو بعض منها:

١) أن هذه الجهود لم تكن على أساس رؤية شاملة للإصلاح وتحسين النظام وعناصره الأساسية، بل انطلقت من محاولات مجزأة منفصلة عن بعضها البعض، وعن مكونات العملية التعليمية الأخرى تخطيطاً وتنفيذاً.

٢) غياب التنسيق والتشاور والحوار الديمقراطي المسئول مع الشركاء الأساسيين في التعليم على المستوى الرسمي داخل وخارج الوزارة أو على المستوى الشعبي بمختلف مستوياته وتكويناته.

٣) غياب المشاركة المجتمعية مما جعل هذه الجهود غريبة عن البيئة التي وجدت فيها، وجعل المجتمع المحلي غير متحمس لها لشعوره أنها لم تنبع منه وإنما فرضت عليه.

٤) غياب المنهجية العلمية والواضحة في مرحلة الإعداد والتخطيط والتنفيذ ونتيجة لذلك:

وجدت الكثير من المدارس بدون تلاميذ.

ووجود تلاميذ بدون مدارس.

كما أن قصور التخطيط أدى إلى وجود العديد من المدارس في حالة غير مستوفية للشروط التي تجعلها مدارس صالحة لعملية التعليم والتعلم. فهذه المدارس دون تجهيزات أو أثاث أو معلمين.

٥) تمت معظم المحاولات السابقة على أساس التخطيط المركزي (من أعلى إلى أسفل) القائم على المركزية الشديدة التي تعتمد على إملاء الخطط والبرامج على المستويات الدنيا للتنفيذ، مما أدى إلى عدم ملامسة هذه الجهود المبذولة لحاجات الفئات المستهدفة، كما أن عمليات التنفيذ تتم ببطء نتيجة سيطرة البيروقراطية المركزية وعدم مرونة التعامل مع المستجدات الميدانية بالسرعة الكافية مما أدى إلى رفع الكلفة المالية لهذه الجهود.

الجزء الثاني

مدخل استراتيجي لتطوير التعليم الأساسي
الفلسفة
المبادئ والمنطلقات
طريقة وآلية العمل

❋ **المبادئ والمنطلقات الرئيسية:**

المبدأ الأول النهج المشاركي الواسع.

المبدأ الثاني اتجاه التخطيط من القاعدة إلى القمة.

المبدأ الثالث إضفاء الطابع الديمقراطي والحوار المفتوح والمسئول بين الشركاء في التعليم.

المبدأ الرابع الواقعية والطموح.

المبدأ الخامس الشمولية.

المبدأ السادس المنهجية العلمية والواقعية.

❋ **طريقة وآلية العمل.**

مرحلة التهيئة والاستعداد.

مرحلة صياغة الرؤية الاستراتيجية.

مرحلة العمل الميداني.

آلية العمل الميداني.

- وضع النموذج العام لإعداد الاستراتيجية.
- التدريب والمتابعة.
- عرض وتسليم الاستراتيجيات الميدانية ووضع الاستراتيجية المحورية لكل محور.
- عرض الاستراتيجيات المحورية على الشركاء في التعليم.
- عرض الاستراتيجيات المحورية على القيادة العليا للوزارة ولجنة تسيير مشروع الاستراتيجية.
- وضع الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي.

الجزء الثالث.

الاستراتيجية.
القضايا الاستراتيجية الحرجة.
الرؤية ـ المهمة ـ الهدف الاستراتيجي.
برامج إصلاح وتحسين نظام التعليم.
برامج تطوير وتحديث الأداء الاستراتيجي.
المتطلبات الرئيسية لنجاح عملية تنفيذ الاستراتيجية.

الاستراتيجية:

وتمثل أداة ووسيلة فعالة لتوجيه وحشد وتوظيف وتنمية الجهود والموارد المتاحة للتعليم الأساسي حالياً ومستقبلاً نحو تحقيق غاية منشودة من خلال توفير المعالجات لمجموعة من القضايا الاستراتيجية التي تواجه نظام التعليم الأساسي حاضراً ومستقبلاً.

المكونات الرئيسية للاستراتيجية:

❋ **القضايا الاستراتيجية الحرجة التي يواجهها التعليم الأساسي:**

- ▲ تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم.
- ▲ ضعف القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي.
- ▲ تدني الجودة والنوعية.
- ▲ التركيز على الكم على حساب الجودة والنوعية.
- ▲ تدني مستوى تدريب وتأهيل المعلم وضرورة تغيير دوره التقليدي.
- ▲ تدني نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي في الفئة العمرية ٦ ــ ١٤.
- ▲ فجوة الالتحاق والقبول في التعليم الأساسي (ذكور ــ إناث ــ ريف ــ وحضر).
- ▲ انخفاض الكفاءة الداخلية للتعليم.
- ▲ ضعف القدرة المؤسسية لبنية النظام التعليمي من الوزارة إلى المدرسة.
- ▲ عدم كفاءة استخدام وتوظيف مدخلات العملية التعليمية.
- ▲ انخفاض المشاركة المجتمعية وضعف الثقة وغياب الحوار الديمقراطي المفتوح بين المؤسسة التعليمية والمجتمع.

❋ **الرؤية:**

وهي رؤية النجاح لمستقبل التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٥م.

أن يتوفر لليمن في نهاية عام ٢٠١٥م نظام للتعليم الأساسي يوفر لكل طفل يمني في العمر (٦ ــ ١٤) فرصة التعليم الأساسي بجودة عالية ونوعية ملائمة لاحتياجات التنمية بما يمكن من بناء جيل يمني كفء مزود بالمعارف والمهارات والأخلاق الحياتية التي تمكن الفرد من التعلم والنمو الذاتي والاجتماعي وتجعل منه عنصراً منتجاً وفعالاً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وتعمل الرؤية على :

ــ تحقيق وحدة الهدف للمؤسسة التربوية.

ــ تحقيق التكامل بين الأنظمة والفروع المختلفة للمؤسسات التربوية.

ــ توجيه وتخصيص موارد التعليم نحو غايات وأهداف محددة.

ــ ترجمة غاية وأهداف تطوير التعليم الأساسي إلى برامج وأنشطة محددة.

❋ **المهمة:**

وهي صيغة تعكس تبني المؤسسة التربوية ممثلة بالوزارة للرؤية الاستراتيجية والتزامها بتكريس وتوجيه جهودها ومواردها نحو تحقيق رؤية النجاح لمستقبل التعليم الأساسي في اليمن خلال الفترة ٢٠٠٣ ــ ٢٠١٥م.

وقد تحددت تلك الصيغة في الآتي:

تلتزم وزارة التربية والتعليم بتكريس كل جهودها نحو توفير التعليم الأساسي وبفرص متساوية وجودة عالية ونوعية ملائمة لاحتياجات التنمية لكل طفل يمني في العمر ٦ ــ ١٤ بحلول عام ٢٠٢٠م.

❋ **الهدف الاستراتيجي:**

وهي النتائج المأمول تحقيقها من خلال قيام الوزارة بمهمتها نحو تحقيق رؤية النجاح لمستقبل التعليم الأساسي في اليمن بحلول عام ٢٠١٥م.

وقد تبلورت النتيجة في الآتي:

إصلاح وتطوير نظام التعليم الأساسي في اليمن ليصبح قادراً على أن يوفر فرص التعليم الأساسي بالتساوي وبجودة ونوعية عالية لكل طفل يمني في عمر ٦ ــ ١٤.

ومن خلال الصيغة للهدف الاستراتيجي يتضح أنه يتضمن نتيجتين:

النتيجة الأولى:

إصلاح وتحسين النظام الحالي للتعليم الأساسي ليصبح مهيئاً وقادراً على أن يعمل بكفاءة وبفعالية، ويتمكن من تحقيق أهداف تطوير وتحديث التعليم الأساسي في اليمن من خلال إصلاح وتحسين المحاور الأساسية لعملية التعليم الأساسي، وهي:

ـــ محور المعلم والتوجيه.
ـــ محور المناهج والتقويم.
ـــ محور الإدارة المدرسية.
ـــ محور تمويل التعليم.
ـــ محور لامركزية التعليم.
ـــ محور تعليم الفتاة.
ـــ محور المبنى المدرسي.
ـــ محور مشاركة المجتمع في التعليم.

النتيجة الثانية:

إحداث نقلة نوعية في أداء وجودة ونوعية التعليم الأساسي ليوفر بحلول عام ٢٠١٥م فرص التعليم الأساسي بجودة ونوعية عالية بالتساوي لكل طفل يمني في عمر ٦ ـــ ١٤، وذلك عن طريق إحداث نقلة نوعية في مستويات الأداء الاستراتيجي للنظام في كل من:

ـــ مستوى التغطية والانتشار.
ـــ مستوى الجودة والنوعية.
ـــ مستوى الكفاءة الداخلية.
ـــ مستوى كفاية التمويل وتنويع مصادره.
ـــ مستوى انفتاح وديناميكية النظام.

❋ **البرنامج الاستراتيجي العام لتحقيق الرؤية الاستراتيجية.**

ويتكون من :

أولاً: برامج إصلاح وتحسين التعليم الأساسي.

ثانياً: برامج تطوير وتحديث الأداء الاستراتيجي للتعليم الأساسي.

أولاً: برامج الإصلاح والتحسين.

المعلم	المناهج والتقويم	الإدارة المدرسية	تمويل التعليم	الإدارة التعليمية ولامركزية التعليم
ـــ التوظيف الأمثل للموارد الحالية من المعلمين في التعليم الأساسي ووضع نظام للاختيار والقبول التربوي السليم للمعلمين. ـــ تحسين وتحديث مدخلات وبرامج إعداد المعلمين قبل الخدمة وجعلها أكثر ملائمة لمتطلبات تطوير التعليم. ـــ إصلاح وتحسين أداء إدارات التدريب أثناء الخدمة. ـــ تجهيز وتهيئة ودعم معاهد التدريب أثناء الخدمة على المستوى المحلي والمركزي ـــ تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في معاهد التدريب أثناء الخدمة. ـ رفع كفاءة ومستوى معلمي مرحلة التعليم الأساسي. ـــ تحسين ودعم المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمعلم. ـــ تحسين ودعم قدرة نظام وعملية التوجيه والتقويم التربوي.	ـ تطوير الخطة الدراسية بما يتوافق مع مفهوم التعليم الأساسي والتوجهات التربوية المعاصرة. ـ تطوير أهداف ومحتوى مناهج التعليم الأساسي وفق أسس علمية وتربوية تتوافق مع المستجدات الحديثة في التربية وعلم النفس. ـ تطوير وتفعيل التكامل بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية والأنشطة المدرسية الصفية وغير الصفية. ـ تحسين ودعم عملية التقويم المدرسي لتواكب الاتجاهات التربوية الحديثة. ـ تطوير القدرة الفنية والتخطيطية للإدارة العامة للمناهج في مجال رسم السياسات والأهداف والمتابعة والتقويم والمتعلقة بالمنهج المدرسي. ـ تطوير القدرة المؤسسية لدائرتي المناهج ووحدة الصف والطباعة والإخراج في مركز البحوث والتطوير التربوي.	ـــ توفير الإدارة المدرسية المؤهلة لتغطية المدارس العاملة بدون إدارة مدرسية. ـ رفع كفاءة أداء الإدارة المدرسية على مستوى المدن والأرياف. ـــ تحسين ودعم بيئة الإدارة المدرسية. ـــ تفعيل ودعم نظام متابعة وتقويم أداء الإدارة المدرسية. ـ تحسين ودعم الوضع الوظيفي والمعيشي للعاملين في مجال الإدارة المدرسية.	ـــ إعادة تبويب ميزانية التربية والتعليم ودعم البنية المؤسسية في مجال الإدارة والتخطيط المالي والتمويل. ـــ فصل ورفع ميزانية التعليم الأساسي لتتواءم مع هدف تعميم التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٥م. ـــ ترشيد استخدام وتوظيف الموارد المتاحة للتعليم حالياً.	ـــ تحسين ودعم البناء الإداري والمؤسسي لوزارة التربية والتعليم. ـــ تهيئة البنية القانونية والتنظيمية والإدارية بما يواكب قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية. ـــ تقوية ودعم البنية المؤسسية والفنية بمكاتب التربية بالمحافظات والمديريات.

تعليم الفتاة	المبنى المدرسي	مشاركة المجتمع
ـ تغير الموقف السلبي العام من تعليم الفتاة. ـ توفير ودعم المعلمات بشكل عام ومعلمات الريف بشكل خاص. ـ تحسين وتوفير المبنى المدرسي الملائم لتعليم الفتاة. ـ مواءمة المناهج المدرسية مع متطلبات البيئة المحلية لتصبح ذات مردود من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.	ـ الصيانة العاجلة للمباني المدرسية الأكثر احتياجاً وتطوير ودعم آلية الصيانة والترميم. ـ إحلال المدارس غير الصالحة بمدارس جديدة. ـ تطوير ورفع كفاءة آلية التخطيط والتنفيذ للمباني المدرسية والحد من الهدر في بناء وصيانة المبنى المدرسي على المستوى المحلي والمركزي. ـ توفير الأثاث المدرسي للمدارس التي تعاني عجزاً شديداً من الأثاث. ـ التوسع في المباني المدرسية القائمة لتخفيف ازدحام الطلاب في الفصول الدراسية.	ـ رفع مستوى الوعي بأهمية مشاركة المجتمع في التعليم لدى جميع الأطراف المعنية في المؤسسة التربوية والمجتمع. ـ تحسين ودعم البنية القانونية الملائمة لتنظيم وتحفيز مشاركة المجتمع في التعليم. ـ تنشيط قنوات التواصل المفتوح والتنسيق الهادف بين المجتمع والمؤسسة التعليمية. ـ رفع دعم قدرات ومهارات العمل الاجتماعي والمشاركي لدى القائمين على العملية التربوية وأفراد ومؤسسات المجتمع المعنية.

ثانياً :برامج التطوير والتحديث.

مستوى التغطية والانتشار.	تطوير جودة ونوعية التعليم الأساسي.
*** توفير التعليم الأساسي لـ ٩٥% من أطفال السن في عمر ٦-١٤ سنة، وتقليص الفجوة بين الذكور والإناث والحضر والريف بحلول عام ٢٠١٥م.** ▲ رفع معدل الالتحاق العام في التعليم الأساسي إلى ٩٥% من الفئة ٦-١٤. ▲ **العمل على:** ١) تقليص الفجوة بين البنات والأولاد من ٤١,٦% إلى ٥%. ٢) تقليص الفجوة في الالتحاق بين الريف الحضر إلى أقل من ٥%. ٣) التوزيع العادل للموارد التعليمية بين المحافظات بما يحقق نشر التعليم وفق معايير عادلة تحقق المساواة. ٤) زيادة التحاق الأطفال في سن التعليم من الفئات المحرومة. ٥) وضع برنامج يساعد على الاحتفاظ بالفتيات في المدارس حتى إكمالهن لمرحلة التعليم الأساسي. ٦) توفير فرص تعليمية تعويضية لغير القادرين على الالتحاق بالنظام التعليمي بما يحقق لهم حد أدنى من مهارات الكتابة والقراءة والحساب. ٧) إنشاء إدارات متخصصة على مستوى الوزارة ومكاتب التربية تعني بتعليم الفتاة وذوي الاحتياجات الخاصة وأطفال الفئات المحرومة والهامشية.	*** جعل المعلم والطالب محور ارتكاز النظام التعليمي ومحور اهتمام ورعاية المجتمع.** - رفع مستوى المخرجات التعليمية بما يتوافق ومتطلبات التعليم اللاحق وتوفير المهارات الرئيسية للحياة . - تطوير البيئة المدرسية لتصبح بيئة تربوية محفزة وداعمة لنمو التلاميذ علمياً واجتماعياً ونفسياً تتمحور حول حاجات المتعلم. - التوسع في نظام التعليم ما قبل المدرسي في جميع المناطق بما يمكن صقل القدرات العقلية والجسمية والاجتماعية كضرورة أساسية لتحسين أدائهم في التعليم الأساسي. - رفع مستوى أداء معلمي التعليم الأساسي عن طريق: - رفع مستوى تأهيل معلم التعليم الأساسي إلى مستوى التعليم الجامعي التربوي . - توفير التدريب المستمر أثناء الخدمة . - توفير الدعم المادي والمعنوي الضروري لرفع مستوى رضاء ودافعية معلمي التعليم الأساسي. - إحداث تطور نوعي في دور وأساليب التوجيه التربوي ليصبح قائداً وموجهاً لعملية التغيير النوعي المنشود. - تطوير مناهج التعليم لإحداث نقلة نوعية في مفاهيم وأساليب وممارسات التعليم ونقل بؤرة ارتكاز العملية التعليمية من الكم إلى الكيف ومن التعليم إلى التعلم ومن المعلم إلى المتعلم ومن الحفظ والاستظهار إلى التفكير والتأمل والتحليل والاستبصار. - إنشاء وتشغيل مراكز لتطوير الامتحانات والقياس والتقويم. - توظيف عملية الامتحانات وسيلة لتقويم النظام التعليمي ككل وليس وسيلة للحكم على التلميذ فقط، باعتبار أن الامتحانات وسيلة وليست هدف. - رفع مستوى أداء الإدارة المدرسية للتعليم الأساسي عن طريق: ١) برامج كليات التربية تصبح متكاملة متوازية تشمل التأهيل العلمي والتربوي والتأهيل الإداري المتخصص في الإدارة والإشراف المدرسي. ٢) توفير التدريب والتأهيل المستمر للإدارة المدرسية في أثناء الخدمة. - إنشاء علاقة شراكة مستدامة بين الوزارة ومؤسسات إعداد المعلم. - توحيد مصادر إعداد المعلم. - زيادة الوعي المجتمعي بأهمية التعليم الأساسي وأهمية تطويره من أجل مساهمة فاعلة في التنمية وذلك من خلال حملة إعلامية واسعة ومخططة. - إعداد هيكلة الموازنات نحو تفعيل الجوانب النوعية في التعليم مثل المناهج والمواد التعليمية وتكنولوجيا التعليم والتركيز على كفايات المعلمين وطرائق التدريس وأساليب التقويم والتحول إلى معايير عالمية لقياس ومقارنة نتائج التحصيل الدراسي.

تطوير الكفاءة الداخلية للتعليم الأساسي وزيادة تمويل التعليم الأساسي وتنويع مصادره.	انفتاح وديناميكية التعليم الأساسي.
تعظيم إنتاجية النظام التعليمي وكفاية تكلفته. ـ تقليص الهدر التعليمي: ـ الرسوب. ـ التسرب. ـ معدل البقاء في المرحلة. ـ الكفاءة الداخلية للتعليم الأساسي. ـ وضع برامج تساعد على الاحتفاظ بالتلاميذ ذوي الأداء الضعيف في المدرسة. ـ الانتقال من الأسلوب التقليدي في إعداد الميزانية المعتمدة على الأبواب والبنود إلى موازنة البرامج والأداء المعتمدة على ربط التمويل بالإنجاز. ـ دعم القدرة المؤسسية للنظام التعليمي من الوزارة إلى المدرسة. ـ زيادة تمويل التعليم الأساسي وتنويع مصادره. ـ توسيع المشاركة الوطنية في الإنفاق على التعليم.	**تطوير نظام تعليمي متجدد ومنفتح مستجيب لاحتياجات المجتمع التنموية والاجتماعية.** ـ الانتقال من نظام تعليمي معزول وجامد لا يستجيب إلى احتياجات المجتمع والتنمية إلى نظام تعليمي ديناميكي مستجيباً لاحتياجات المجتمع والتنمية. ـ توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في التخطيط وتوجيه إدارة شئون التعليم. ـ تفعيل التواصل والاتصال بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل والإنتاج والخدمات الاجتماعية. ـ العمل على دعم الثقة المتبادلة بين المؤسسة التربوية والمجتمع من خلال: ـ تحويل الثقافة المؤسسية من مستوى الوزارة إلى المدرسة نحو الانفتاح والشفافية وتقبل المساءلة. ـ التخطيط لعقد اجتماعات ومؤتمرات إعلامية موسعة لقيادات الوزارة على كافة المستويات تتناول القضية التربوية كقضية مجتمعية ويهدف إلى تعزيز علاقة الانفتاح والثقة المتبادلة في إطار من الشفافية والمسئولية وقبول المساءلة. ـ القيام بحملة إعلامية واسعة النطاق تهدف إلى تعزيز الثقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع.

❋ **متطلبات وشروط عامة لنجاح عملية تنفيذ الاستراتيجية :**

١) إرادة ودعم سياسي لتحقيق الرؤية الاستراتيجية لتطوير التعليم الأساسي.
٢) الاستقرار والأمن السياسي والتنسيق بين المؤسسة التربوية والمجتمع.
٣) حشد الدعم الشعبي لإنجاح الاستراتيجية.
٤) توفر التمويل الكافي.
٥) عدم فصل التخطيط عن التنفيذ، فهما متوازيان.
٦) توفر القدرة الفنية والمؤسسية لعملية التنفيذ.
٧) تجاوب الجهات المانحة في دعم عملية تنفيذ الاستراتيجية.
٨) المرونة في عملية التنفيذ بما يتوافق والمستجدات اليومية.
٩) النظر إلى عملية تطوير التعليم كعملية مستمرة وليس حدثاً له بداية ولانهاية.
١٠) إتباع منهجية المشاركة الوطنية والمؤسسية في التنفيذ.
١١) الاعتراف بظاهرة مقاومة التغيير في كافة المستويات والعمل على إدارتها.